

إستراتيجية الحرب المحدودة؛ عملية "سيرفال" نموذجاً

د. محمد بوضياف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة المسيلة

ملخص:

تحاول الورقة فهم أبعاد قرار السلطات الفرنسية خوض الحرب في مالي مطلع العام ألفين وثلاثة عشر، باسم الحرب على الإرهاب، ومساعدة الحكومة المالية في إعادة بسط نفوذها وسيادتها على كامل ترابها وتهيئة الظروف من أجل العودة إلى حياة طبيعية، وإطلاق عملية سياسية توجت بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية. وتناقش الورقة من جهة أخرى مدى استجابة العملية العسكرية "سيرفال" التي نفذها الجيش الفرنسي لمعايير الحرب المحدودة؛ ذات الخصوصيات السياسية والعسكرية المتميزة. فهي على خلاف الحرب التقليدية التي تستخدم فيها كل مقدرات الدولة العسكرية، السياسية، الاقتصادية وتعلن فيها التعبئة العامة في الأوساط الشعبية، تتميز بأن المتحاربين يحددون ابتداء أهدافهم السياسية والعسكرية من الحرب، وحجم وطبيعة القوات والوسائل التي تشترك في الصراع، وحتى مناطق القتال، وكذا الأغراض المطلوب تدميرها أو الاستيلاء عليها. ولذلك يختلف مجال ومدة الحروب المحدودة اختلافاً كبيراً طبقاً للقيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة.

فعلى الصعيد السياسي تحاول الورقة فحص الخلفيات التاريخية، والأبعاد الواقعية والإستراتيجية لهذا التدخل، بعيداً عن التصريحات الرسمية. أما على الصعيد العسكري فتبحث الورقة مدى استجابة عملية سيرفال للمعايير التقنية للحرب المحدودة ممثلة في قوة الإنزال، قوة أنظمة المعلومات والاتصال، وسرعة وفعالية العمليات العسكرية المسنودة بأرقى تكنولوجيات الحرب وأمضاهها وكذلك التعاضد بين القوى الإقليمية والدولية لمواجهة الأخطار الجديدة.

كل ذلك تم بالعودة إلى مجريات التدخل العسكري الذي لعبت فيه القوات الفرنسية الدور الأساسي، إلى جانب القوات الإفريقية والمساعدات الأوروبية. لم تدم عملية سيرفال طويلاً، لكنها كلفت ميزانية تصاعدت إلى حد أربعمئة مليون يورو، بالرغم من بقاء الوضع الأمني هش، وعلى ضوء ذلك تحاول الورقة مناقشة نتائج العملية على المدى المتوسط والبعيد باستحضار سيناريوهات التدخل الغربي في كل من أفغانستان والعراق، وكيف استفحلت ظاهرة الإرهاب بعد استيعاب "الضربة الأولى".

Summary:

This research paper aims to understand the dimensions of the French authorities' decision to get involved in the war in Mali in the eve of 2013 , under the cover of fighting terrorism , and to help the government of Mali , to recast its dominion and authority over its land , paving the way to a normal life to come back , and to give a new breath to the political process which was crowned by organizing a presidential and parliament elections.

This paper also discusses to what extent does the military operation "Serval" held by the French army, meets the norms of the limited war , this latter has distinctive political and military qualities , contrary to the traditional war in which all military, political and economic capabilities are used; and through which general mobilization among people takes place . It is characterized by a pre-determination of its political and military goals, and by the amount and nature of means of conflict, and even fighting areas, also the targets that should be destroyed or put under control. That's why the scope and term of limited war differ according to restrictions imposed by the parts of the conflict.

On the political scale, this paper attempts to investigate the historical backgrounds and the strategic and realistic dimensions of such intervention, away from the formal announcement.

On the military scale , however this paper researches to what extent “Serval operation“ meets the norms of limited war represented in the landing power, information systems and communication power, and the speed and efficiency of the military operations consolidated by the highest and acutest war technologies. In addition to the solidarity among the regional and international powers to face new threats, all of this was based on the light of events of military intervention in which French forces played the principle role, with the African forces, and European aids. “Serval operation“ didn’t last for long. Despite the fragile security achieved, its cost reached up to 400 billion Euro.

On the light of the above mentioned facts, this paper attempts to discuss “Serval operation“ in both long and medium terms taking into consideration the scenarios of the western intervention in Afghanistan and Iraq, and how terrorism has blasted after “ the first hit“.

مقدمة:

اعتبارات كثيرة متشابكة ومعقدة فرضت على قادة فرنسا خيار الحرب في مالي، بدعوى الاستجابة لنداء السلطات هناك، ودعم الدولة المالية في مواجهة التحديات الأمنية التي تهددها، وتقف من وراءها المجموعات الترقية المتمردة، والجماعات المسلحة المتحالفة مع عصابات الإجرام المنظم، والذين تصاعد نشاطهم وقويت شوكتهم بسقوط نظام القذافي وما وفره لهم من سلاح وعتاد حربي. شجعت هذه الديناميكية الجماعات المسلحة على الزحف نحو العاصمة بماكوا للإطاحة بالنظام والاستيلاء على الحكم. مما اعتبرته فرنسا مساساً بمصالحها الحيوية في المنطقة، وتهديداً لمحيطها الجوي وزعزعة للاستقرار في المنطقة برمتها. فقررت معالجة الوضع، واستباق الأحداث قبل استعصائها، وخوض حرب، سنحاول العودة إلى مجريات أحداثها والتعرف على طبيعتها، وفحص أهدافها، والكشف عن الإستراتيجية التي اعتمدتها قواتها في مواجهة هذه الأخطار ذات الطبيعة الخاصة

وتبرز الأهمية العلمية للموضوع من حيث كونه صورة جلية لما تطرحه مقولات ما بعد السلوكية في مجال العلاقات الدولية، حيث تتواجه عسكريا الدولة الفرنسية، مدعومة بقوات إفريقية أممية، مع شبكات إرهابية وأخرى للجريمة المنظمة وفاعلين من غير الدولة، على أراضي دولة مالي التي شكلت مسرحاً للعمليات الحربية، وهي حالة تكرر فكرة تراجع سيادة الدولة، وحق التدخل لحماية المصالح وتجاوز لما تطرحه نظريات العلاقات الدولية في إطار النماذج المعرفية التقليدية أو السلوكية.

وكذلك من حيث هو محاولة لإبراز التحول الطارئ في مفهوم الحرب ماح داهم مواضع العلاقات الدولية، والذي انتقل من المفهوم المادي العسكري إلى المفهوم النفسي الذي يستهدف التأثير على معنويات الخصم، وممارسة فعل الإيهام دون الالتزام بالمواجهة التقليدية وتنظيم الجبهات والاعتماد على المعلومة والاتصال والتنسيق الاستخباراتي والمباغتة، وتجنب كثير من التكاليف، سواء البشرية منها أو المادية، والارتكاز فيها على ما حصل من تطور في مجالي التكنولوجيا الحربية والاتصالات والقدرة على السيطرة والتحكم. وكلها قيم جديدة أخرجت الحرب من صورتها القديمة إلى ما هو أشبه بالاستعراض، والتركيز على تشتت ذهن العدو وشل حركته ودفعه إلى الاستسلام، هذا بالإضافة إلى قوة التدمير وشراسة المواجهة والبطش الشديد.

كما تبدو أهمية الموضوع من خلال بيان التطورات التي طرأت على حقل العلاقات الدولية، من حيث التعاطي النظري والذي بات يركز على الخلفيات التاريخية والثقافية وما يبني عليها من مدركات للفاعلين، والحرب التي خاضتها فرنسا لها خلفيات ترتبط بتاريخها الاستعماري والذي يشكل إدراك قادتها بأن المستعمرات الإفريقية القديمة لا تعد أن تكون جزءاً من مصالحها وإن كل تهديد سيواجهه يحزم.

من حيث البناءات المنهجية فالموضوع يؤكد فكرة أعادت الاعتبار للتحليل الكيفي الذي طالما تركزت له المدرسة السلوكية المادية، كما أن تطور المفاهيم، بوصفها أحد أدوات التحليل، التي استجابت لقيم النموذج المعرفي السائد والذي أدمج الكثير من القيم كالإرهاب

والجريمة المنظمة العابرين للحدود وحق التدخل من أجل حماية المدنيين، وكلها قيم طورت مفاهيم العلاقات الدولية والموضوع فرصة للتعاطي معها والنظر مدى مواءمتها وقدرتها على استيعاب التحليل والنقاش.

من حيث الأهداف فإن الدراسة محاولة للإحاطة بخلفيات التدخل الفرنسي الذي استجاب لنداء الرئيس المالي، وبسرعة فائقة، قد يستغرها خبراء القانون الدوليين دخلت فرنسا في حرب خارج حدودها وضد شبكات وجماعات مسلحة غير رسمية وخارج إطار الحرب التقليدية، ودون اعتبار لما سيترب على ذلك من انعكاسات على دول الجوار المالي وما تسببه لهم من متاعب وتهديدات. كما أن نمط وإستراتيجية التدخل السريع والمباغت والمحدود، كلها ظواهر تستدعي البحث والوقوف للتعرف على التحولات التي طرأت على مفهوم الحرب والإمكانات الحديثة المستخدمة وتقييم ذلك للخروج بالدروس والعبر التي قد تفيد صانع القرار الوطني سواء في حالات الهجوم أو الدفاع.

وفي إطار المنطق العام للبحث صغنا الإشكالية التالية:

ما هي الإستراتيجية التي اعتمدها فرنسا، لمواجهة الوضع الأمني المتدهور في مالي مطلع سنة ألفين وثلاثة عشر 2013؟

تفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي كالتالي:

1- ما هي طبيعة ومعالم الحرب المحدودة (مدخل نظري)؟

2- ما هي الأسس والمحددات التي قامت عليها العملية الحربية الفرنسية في مالي عام 2013؟

3- هل استجابت عملية سيرفال لمعايير ومتطلبات الحرب المحدودة ؟

بعد عرض فكرة البحث وبيان سياقاتها المعرفية، وتلك التي ولدتها، سنحاول تشكيلها وفقاً للعناصر التالية:

1- بين الحرب التقليدية والحرب المحدودة: التصنيفات والمعايير:

بحسب كارل فون كلاوزفيتش (Carl von Clausewitz) فإن الحرب عبارة عن نزاع مسلح بين مجموعتين مسلحتين، ومنظمتين ونظاميتين⁽¹⁾ بحيث تسعى كل واحدة منها إلى غلبة وتدمير الأخرى. ويمكن حصر الدوافع من وراء الحرب في البحث عن الثروة، السلطة أو البحث عن الأمن. وتصنف الحرب بحسب المعايير المختارة؛ فبحسب القانون الدولي الإنساني فإن الحرب تصنف إلى نزاعات دولية مسلحة، تتميز بعمليات حربية بين دولتين سيدتين أو أكثر (وجود حدود إقليمية معترف بها). ونزاعات غير دولية مسلحة يتواجه فيها عسكرياً مجموعات مسلحة قد تنتمي لنفس الدولة أو مجموعات عابرة للحدود، وقد ترفض الجهات الرسمية فيها وصفها بالحرب وتلجأ إلى توصيفات أخرى كالمتمردين، الانفصاليين، الإرهابيين أو المتطرفين. كما تحرص (الجهات الرسمية) على إدراجها ضمن عمليات الشرطة ومكافحة الإرهاب أو عمليات حفظ الأمن. ويطلق عليها أيضاً الحروب من النوع الثالث. وتضم نمطين كبيرين، الأول ويقوم على أساس الصراعات الإيديولوجية، حيث تتنافس قوتان عسكريتان مرتبطتان بالسكان المدنيين بواسطة التزام سياسي مشترك. أما الثاني فأساسه نزاعات أكثر تفتتا يكون العنف فيها لا مركزياً (كما جرى في الصومال وليبيريا).⁽²⁾

وتصنف إلى حرب شاملة، تستخدم فيها كل مقدرات الدولة العسكرية، السياسية، الاقتصادية وتعلن فيها التعبئة العامة في الأوساط الشعبية، وإلى حرب محدودة وفيها تستخدم الأطراف المتحاربة أجزاء من قواتها المسلحة وشعوبها ومواردها المادية. وتتميز الحرب المحدودة بأن المتحاربين يحددون ابتداء أهدافهم السياسية والعسكرية من الحرب، وحجم وطبيعة القوات والوسائل التي تشترك في الصراع، وحتى مناطق القتال، وكذا الأغراض المطلوب تدميرها أو الاستيلاء عليها. ولذلك يختلف مجال ومدة الحروب المحدودة اختلافاً كبيراً طبقاً للقيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة.⁽³⁾ وفي هذا الإطار يلمح كلاوزفيتش في إشارات واضحة وعميقة - رغم أن مؤلفاته تمحورت حول المفهوم التقليدي للحرب - لرهانات الحرب المحدودة، ودور السياسة في قيادة الدولة والجيش إلى انتصارات، يقول في هذا الصدد: "هناك نوعين من الحرب الأولى تهدف إلى غلبة العدو، سواء بالقضاء عليه سياسياً، أو نزع سلاحه ... أما الثانية، فتكفي فيها بعض الانتصارات على الحدود، سواء من أجل الاحتفاظ بها، أو بغرض استعمالها في المساومة في أوقات السلام" وهو في ذلك يميز بين حرب صغيرة وحرب كبيرة، من خلال التمييز بين الوسائل المعتمدة من جهة، و بين العلاقة بين الوسائل والغايات، فيجب

بحسبه هيمنة غايات الحرب على تفاصيل نهاية الحرب، وان الأهداف السياسية هي من يحدد الأهداف العسكرية كما أن المتطلبات السياسية تطرح صعوبات مباشرة في اختيار واستعمال الوسائل الحربية.⁽⁴⁾

2- معالم إستراتيجية الحرب المحدودة:

المبدأ الأساسي للحرب المحدودة هو الانتقال من المفهوم المادي للحرب إلى مفهومها النفسي وتستهدف تبديل قنوات الخصم، وإلحاق الهزيمة به وتفتيت معنوياته، والحفاظ على الأمل لدى الأصدقاء. أنها إستراتيجية ردعية تمنع العدو من استخدام وسائله العسكرية المتفوقة.

تستند إستراتيجية الحروب المحدودة على الاستفادة التامة من الميزات التقنية التي تم تطويرها خلال العقدين السابقين في المجال العسكري، وتتضمن السيطرة الجوية المطلقة ودقة الاستطلاع، وتحديد الأهداف على مدار الساعة، ودقة التصويب، وقوة التدمير الهائلة للقنابل والصواريخ الحديثة. وتنحصر مهمة القوات البرية في مثل هذه الحروب والمدعومة بطائرات الهليكوبتر بتصفية جيوب العدو المتبقية، وفرض واقع عسكري وسياسي وفق هدف الحرب. إنها حرب بدون خسائر بشرية تقريبا يتم حسمها بسرعة، ولا مانع فيها من توسيع التدمير لنشر الرعب ودفع الخصم لاستسلام سريع.

طبقت تلك المفاهيم في يوغوسلافيا أولا بنجاح تام، ثم في أفغانستان، حيث نجحت في تمزيق قوى طالبان والقاعدة بفعل القصف الجوي العنيف المتواصل، وتقدمت القوات البرية دون مقاومة كبيرة باستثناء جيوب محدودة من المقاتلين، وتم احتلال أفغانستان. في العراق حققت إستراتيجية الحرب المحدودة انجازا آخر حيث تم احتلال العراق بخسائر محدودة وانفطرت عقد القوات العراقية قبل دخول القوات الأمريكية إلى بغداد. وبينما ركزت القيادة العراقية حول بغداد أفضل قواتها لم تستطع تلك القوات فعل الشيء الكثير في مواجعة قصف الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر، ومدافع الدبابات الحديثة ذات المدى الأكبر والدقة الأعلى بما لا يقاس من مثيلتها العراقية.

إن خوض الحرب المحدودة يستلزم بالضرورة امتلاك الدولة لقوة عسكرية مجهزة بوسائل حديثة وفعالة، وجاهزة للتدخل بسرعة ونجاعة لحماية المصالح. والتصدي لأي تهديد يمس السيادة الوطنية والأمن القومي. يمكن إنزالها خارج الحدود في ساحات القتال في أوقات قياسية. كما أن الحفاظ على مصداقية القوة وإمكانية استعمالها بالفعل يكسبها صفة الردع.⁽⁵⁾

ترتكز هذه القوة بالأساس على العامل التكنولوجي والأنظمة المتطورة للمعلوماتية والاتصال، حتى تتم وظائف القيادة (الاستعلام والدعم) بشكل جيد وفعال. وتساهم هذه الأنظمة في كل مراحل العمليات العسكرية بدءا من التخطيط للمهام القتالية إلى الإنزال، وهي تهدف لضمان تدفق المعلومات وسيولتها بكل أمان وسرعة ومهما كانت الظروف.⁽⁶⁾

وبما أن حروب اليوم صارت ذات طبيعة خاصة، فهي بلا جبهات وبلا قانون - انتهاك حقوق المدنيين واستعمالهم دروعا بشرية - وبلا أخلاق حتى - انتهاك حقوق الأسرى، والتمثيل بالجثث، والاعتصاب المنهجي - كما أنها بلا اتجاهات مستقرة - التشكيلات الصغيرة والسريعة، المواجهات داخل المناطق الآهلة - فهي بذلك تتطلب انسيابية ومرونة كبيرتين، وحركة لا تخضع لمنطق واحد، وتتطور تصاعديا في مسارات غير خطية محاولة التكيف مع معطيات الميدان، واستعدادات العدو. لما كان الأمر كذلك فهي تفرض تحكما وقدرة كبيرتين في عمليات الإنزال سواء الجوي أو البحري.⁽⁷⁾

ترتكز الحروب المحدودة على مبدأ أساسي آخر وهو التعاضدية، والتحالف الدولي أو الإقليمي لمواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية الجديدة، فلا يمكن لأي قوة، مهما بلغت من التفوق العسكري، بما في ذلك القوة الأمريكية، أن تستبق وتعالج وتواجه لوحدها مثل هذه الشبكات، وقد أثبتت ذلك التجارب التي خاضتها الدول الغربية في مواجهة الجماعات المسلحة في (كوسوفو، أفغانستان والعراق)، فقد تقاسمت هذه التحالفات التي أقيمت حينها الأهداف والوسائل من أجل توفير القوة اللازمة. ووفرت بذلك ميزانيات مشتركة، وتعاضدية لوجيستية سواء على صعيد النقل، العتاد أو حتى الرجال. وكذلك على مستوى متابعة برامج ما بعد الحرب في المناطق المأزومة.⁽⁸⁾

3- محددات خيار الحرب الفرنسية في مالي

لا اعتبارات تاريخية وموضوعية لا تزال إفريقيا حاضرة في فكر قادة فرنسا واستراتيجياتها، وبالرغم من أن أشكال التدخل الفرنسي في شؤون القارة قد تغيرت،⁽⁹⁾ فإن فرنسا لا تزال تعتبر نفسها المسئول الأول عن أمن وسلامة مناطق نفوذها الخاصة. ولم يشذ أي من الرؤساء المتعاقبين في إطار ما يعرف بالجمهورية الخامسة⁽¹⁰⁾ عن التدخل العسكري لحماية المصالح المادية والمنعوية في الأقاليم القديمة للاتحاد الفرنسي.⁽¹¹⁾ وقد ترسخت هذه الاعتبارات في شخصية وسياسات فرنسا، حتى أن الرئيس فرانسوا ميتران في لقائه للقادة الأفارقة في 1994 قال: "إن فرنسا ستنتكر لثباتها إن عرفت عن تسجيل حضورها في الشأن الإفريقي".⁽¹²⁾

أ- النيوكولونيالية:

شكل الجانب العسكري حجر الزاوية في نظام التعاون الفرنسي الإفريقي منذ الستينات، والذي صمم أساسا لضمان استمرار هيمنة فرنسا على مستعمراتها القديمة، حتى وهي تمارس سيادتها الدولية. ويعكس ذلك خطاب الوزير الأول الفرنسي في 15 جويلية 1960 للرئيس الغابوني ليون مبا غداة الاستقلال حيث راسله قائلا: "إن فرنسا تمنح الاستقلال شريطة احترام الدولة (المستقلة) اتفاقيات التعاون المفضة سابقا فهناك نظامان متلازمان، الاستقلال واتفاقيات التعاون، ولا يمكن لأحد منهما أن يكون دون الآخر". لم تكن الغابون وحدها المعنية بهذا الخطاب بل هو موجه لكل مستعمرات دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولم تنحصر بنود هذه الاتفاقيات حول قضايا الدفاع وحدها، بل تعدتها إلى تأمين المواد الأساسية، والسياسة الخارجية بل وحتى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.⁽¹³⁾ رغم التحولات الكبيرة التي عرفت بها الدول الإفريقية، من جراء ممارستها لسيادتها، وانخراطها في مسارات جديدة للتضامن والتعاون الدولي، أتاحها العولمة وحركة الاندماج العالمي، إلا أن روح هذه الاتفاقيات لا يزال يحكم منطق العلاقة بين فرنسا "الاستعمارية" وبعض الدول الإفريقية، ويكرس نهج التدخل لحماية بعض الأنظمة الصديقة، وحتى حفظ النظام العام بإرسال قوات المضليين أو الدرك.⁽¹⁴⁾

تستند هذه السياسة الفرنسية التدخلية إلى مجمل الإجراءات لحل النزاعات الدولية، وإلى شبكات التأثير الواسعة التي تتوفر عليها فرنسا، سواء على مستوى مجلس الأمن، بوصفها عضوا دائما فيه، أو هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، الاتحاد الأوروبي وحتى داخل الاتحاد الإفريقي. فمنذ 1964 تاريخ أول تدخل عسكري لمساندة الرئيس الغابوني ليون مبا وقطع الطريق أمام الانقلابيين، فإن التدخلات على مدار الثلاث عقود التي تلت كانت ذات طابع سياسي، وبطلب من السلطات المأزومة، وفي بعض الأحيان دون أي تأسيس قانوني، وقد حدث أن كانت بعض التدخلات لأسباب شخصية تتعلق بمصالح مجموعات ونقابات، وفي ظل غياب معايير واضحة ومتفق عليها، فإن السلطات التنفيذية الفرنسية ظلت تحتفظ بسلطة التقدير السري للوضع والنظر في قضايا التدخل، ومعالجتها حالة بحالة بحسب الانعكاسات المتوخاة داخليا إقليميا ودوليا.⁽¹⁵⁾

وبسبب التحولات الحاصلة على مستوى المجتمع الدولي، وتساعد الانتقادات الإفريقية والفرنسية معها بخصوص هذا المذهب، قررت السلطات الفرنسية وضع حد للتدخلات - لاعتبارات تتعلق بميزانية الدفاع، والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية بداية 2007، وعودة فرنسا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وكذلك تحول الأولويات الإستراتيجية من محمة واحدة - وبلورة بدائل تقوم بالأساس على إستراتيجية سياسية ودبلوماسية. وقد أدى هذا التوجه غلق الكثير من القواعد العسكرية وسحب كل جنودها المتواجدة خارج فرنسا.⁽¹⁶⁾

استعاضت فرنسا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الإفريقية، بالتزامها بتسوية النزاعات داخل القارة عبر تعزيز حضورها في الهيئات الدولية وممارسة التأثير اللازم خدمة لتوجهاتها ومصالحها، وتأطير القوات المكلفة ضمن محمة مراقبة اتفاقيات باثي (MISAB) و(محمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية MINURCA).⁽¹⁷⁾

ب- التهديدات الأمنية

أدت حالة الفشل التي تطبع دولة مالي، إلى فتح المجال واسعا أمام حركات التمرد الترقية، المناهضة لنظام الحكم، والتي استطاعت أن تهيكّل نفسها بحلول أكتوبر من العام 2011 في إطار ما سمي بالحركة الوطنية لتحرير أزواد. هذه الظروف سمحت للجماعات المسلحة العابرة للحدود من توسيع نفوذها، وإقامة ملاذات آمنة لها في شمال البلاد، واستطاع النشطون استغلال فرصة سقوط نظام القذافي وتفكك الدولة الليبية من تعزيز قدراتها في مجال التسليح، التدريب، المال والدعم اللوجستي.⁽¹⁸⁾ ولتنغطية تكاليف ومتطلبات العمل العسكري، تحالفت الجماعات المتمردة والمسلحة مع عصابات الجريمة المنظمة، التي تتمتع بنفوذ واسع في الأوساط الحكومية والعسكرية الفاسدة، وتشير بعض الدراسات أنها أهم عامل في نمو التنظيمات المسلحة والحركة الأساسي للصراع في شمال البلاد.⁽¹⁹⁾ فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي، وتحاول من خلال تدخلها فرض عملية معكوسة تقلب تماما الاتجاه بضرب الحركات الإرهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة (الواقعة تحت النفوذ الفرنسي). ولا ريب أن التخوف من استقرار الجماعات الإرهابية في الساحل لوقت طويل (مالي، النيجر، موريتانيا) يشكل هاجسا أمنيا تعترم فرنسا استتصاله لأنه لا يمس الدول الإفريقية وحدها بل يتعداه إلى أوروبا وكل المجموعة الدولية، كما أنها فرصة للانتقام من الحركات الإرهابية التي أذاقت فرنسا الأمرين باختطاف رعاياها في الساحل.⁽²⁰⁾

ج- حماية المصالح الفرنسية:

رغم أن وزير الخارجية الفرنسي، لوران فاييوس صرح بأن أهداف التدخل الفرنسي في مالي هي العمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدم المتمردين والإسلاميين جنوبا، وحماية سلامة الدولة المالية، والمساعدة في إنقاذ الرهائن الفرنسيين، فإن المحللين يؤكدون أن التدخل الفرنسي مرتبط أكثر بسعي باريس لحماية مصالحها القومية الحيوية في المنطقة.⁽²¹⁾ حيث تعتبر مالي ثالث منتج للذهب في العالم، كما أنها بحسب بعض الدراسات تتوفر على احتياطات معتبرة من الغاز والبترو في منطقة الشمال من مالي، وهي محاذية للنيجر رابع منتج عالمي لليورانيوم، والذي تعتمد عليه فرنسا بنحو 20% في إنتاج الطاقة، وقرية من حقول النفط الجزائرية، بالإضافة إلى كونها تنتمي إلى دول الساحل التي يعتبرها الخبراء ممرًا لنقل البترول والغاز فهي بذلك فضاء للصراع حول النفوذ على إفريقيا. وقد عذمت فرنسا على تحمل كل الأعباء رغم الصعوبات المالية التي كانت ومازالت تعرفها⁽²²⁾ إضافة إلى تواجد حوالي 6000 من المواطنين الفرنسيين الذين يعيشون في مالي ويعتبرهم تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة هدفا أوليا للخطف وطلب الفدية. وهكذا فإن المصالح الفرنسية أضحت عرضة للخطر في مالي على وجه الخصوص، ومنطقة الصحراء والساحل بشكل عام، وبالتالي فإن التدخل الفرنسي ما هو إلا خطوة لضمان السيطرة الفعلية على منطقة تعتبرها باريس تقليديا مركز نفوذ خاص بها لكونها جزء من مستعمراتها السابقة، غير أن هذه المنطقة غدت اليوم وعلى نحو متزايد بؤرة توتر لدرجة جعلتها تمثل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي بل والعالمي.⁽²³⁾

1- عملية "سيرفال" نموذج للحرب المحدودة:

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة فحص ما إذا كانت عملية "سيرفال" تتواءم ومعايير تصنيف الحرب المحدودة، وذلك من خلال التعرف على السياق الذي أملاها، وقوة الاندفاع والتفاعل الذي أبداه الجيش في الاستجابة لمعالجة الأخطار، وقدرة جاهزية أنظمة الاستعلام والاتصال لإطلاق سيل المعلومات الضرورية لإنجاح عمليات القتال وحسم المعركة.

أ- السياق

ثلاثة معالم رئيسية صنعت السياق الذي مهد للتدخل العسكري الفرنسي في مالي، على رأسها تمرد سكان الشمال الطوارق بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ومطالبتهم الحكومة المركزية في باماكو بالحكم الذاتي واستقلال أراضي أزواد، والتي تضم مناطق كيدال، طمبكتو وغاو، وذلك بسبب التهميش والإهمال (صراع شمال جنوب)، الذي يتعرضون إليه، وكذلك لاعتبارات تتعلق باحتلال أراضيهم من طرف البومبارا.⁽²⁴⁾ ويمثل تنظيم أنصار الدين، بقيادة إياغ غالي، والذي يسعى إلى إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة في الجزء

الشبالي من مالي ثاني تحد للحكومة المركزية. وهناك مجموعات جهادية أخرى لا تقل عدة وعتادا عن بقية المسلحين في المنطقة أبرزها جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والتي تتركز في مدينة غاو، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

عارضت الحكومة المالية مطالب تحالف حركة أزواد وأنصار الدين، اللذين شرعا في توجيه حملة عسكرية نحو الجنوب سقطت على أثرها مدينة كوتة وتراجع الجيش النظامي إلى مدينة سيفاري التي تبعد على العاصمة باماكو بـ 400 كلم فقط، حينها ابرق الرئيس بالنيابة ديونكوندا طراوري إلى نظيره الفرنسي فرنسوا هولند وإلى الأمين العام بان كي مون يطلب فيها مساعدة عسكرية عاجلة.⁽²⁵⁾

ب- جاهزية الجيش وسرعة التفاعل:

في الحادي عشر من جانفي الفين وثلاثة عشر، وبعد تلقيه طلب السلطات المالية بالتدخل لمنع الهجوم على العاصمة باماكو، تشاور الرئيس فرانسوا هولند مع كبار مسؤولي الدولة الفرنسية، وأعلن بعد ساعات فقط إطلاق عملية عسكرية سميت "سيرفال"، وبحسب موقع وزارة الدفاع الفرنسية فإن العملية تستهدف:

- 1- إيقاف الهجوم الإرهابي نحو الجنوب .
- 2- تشتيت الشبكات الإرهابية ، وأنظمتها الداعمة.
- 3- العمل على العودة إلى حياة سياسية طبيعية، مساعدة الجيش المالي على استعادة زمام المبادرة، مرافقة ومساندة البعثة الدولية لمساندة مالي التي تحولت فيما بعد إلى : البعثة الأومية المندمجة متعددة المهام من اجل الاستقرار في مالي .⁽²⁶⁾

ج- التعاضدية والتنسيق:

بحسب وزارة الدفاع الفرنسية، لم يلزم قوات "سيرفال" إلا بضعة أيام حتى تمكنت من إيقاف زحف الإرهابيين نحو العاصمة وشنت هجوما مضادا على معقلهم المنتشرة شمال نهر النيجر، وبالموازاة مع النداء الذي أطلقه الرئيس المالي بالنيابة حول الخطر الذي يهدد الدولة المالية، أصدر مجلس الأمن بالإجماع لائحة تحت رقم 2071 يكلف فيها دول غرب إفريقيا بمساندة القوات الفرنسية ودعمها في الميدان من اجل دحر هجوم المسلحين. مما سمح للسلطات المالية إعادة بسط سيادتها على البلاد. وبحلول منتصف فيفري استعادت كل المدن الأساسية التي كانت تحت سيطرة المجموعات المسلحة، وبالتنسيق مع القوات الأومية قامت قوات "سيرفال" بتشييط الجهة الشرقية الشبالية من البلاد للامعان في تشتيت المجموعات المسلحة، والقضاء على المئات منهم، وإضعاف إمداداتهم اللوجستية.⁽²⁷⁾ بالموازاة مع هذه الجهود استلمت بعثة الأمم المتحدة لاستقرار مالي المهام بدل البعثة الإفريقية لدعم مالي. كما أطلق الاتحاد الأوروبي عبر بعثة الاتحاد لتدريب الجيش المالي⁽²⁸⁾ كما استؤنفت الحياة السياسية بشكل عادي وتم تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية نهاية 2013.⁽²⁹⁾

د- قوة الإنزال وفعالية القوات الخاصة :

كلف الجنرال سانت كوتنان بقيادة عملية سيرفال، ووضع تحت تصرفه أربعة الآفة وخمسمائة رجل. تشكلت قواته البرية من أربع مجموعات تكتيكية مختلف الأسلحة (GTIA)⁽³⁰⁾ أسندت لطلائعها مهمة استعادة ما يسمى بنهر النيجر. المجموعة التكتيكية الأولى والمشكلة في غالبيتها من القوات الفرنسية مدعومة بقوات ليكورن الرابضة بساحل العاج، أو القوات الفرنسية المتأهبة جيبارد. المجموعة التكتيكية الثانية كلفت باستعادة مدينة غاو، حيث تتركز الحركة من أجل التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. أما المجموعة الثالثة والرابعة المحمولة جوا فقد كلفت باستعادة منطقة أدرار ايفوقاس.

مثلت المجموعات التكتيكية رأس الحربة في الهجوم على الجماعات المسلحة المنتشرة في شمال مالي، تدعمها مجموعة جوية متنقلة تتشكل من عشرين مروحية، وفرقة مدرعة قوامها 800 رجل.⁽³¹⁾

مهدت كل هذه العمليات الطريق أمام القوات الخاصة التي كلفت بالمواجهة المباشرة للجماعات المسلحة، وقدر عددها في بداية العملية بـ 250 رجلا، محمولة على متن ستة مروحيات، لتصل إلى مداها بـ 500 من مجموع العدد الإجمالي للمقاتلين.⁽³²⁾

هـ - سلاح المعلوماتية والتواصل:

بعد الطلعات الاستكشافية هاجمت قوات الجو الفرنسية مواقع الجماعات المسلحة، واستقر عدد الطائرات المقاتلة في الأسبوع الأول من الحرب على أربعة عشر: ستة منها كانت تنطلق من العاصمة بماكو، تنوعت من ميراج (f1CR, M2000D)، وثمانية مقاتلات رافال تنطلق من نجامينا. سئل من المعلومات كان يتدفق على الأسراب المقاتلة من القوات الجوية، فضلا عن أجهزة الاستشعار الإلكتروني التي تتوفر عليها هذه الطائرات (Nacelles ASTAC).⁽³³⁾ بالإضافة إلى 20 طائرة للاستطلاع⁽³⁴⁾ بإمكانها مسح مالي والتعامل مع تضاريسها ومحيطها بشكل يجعل الحرب شبيهة بلعبة الكمبيوتر. لقد شغلت طائرات النقل التكتيكي بطاقتها القصوى حتى وصلت ست عشر طائرة، تدعمها طائرات C17 الأمريكية والبريطانية الضخمة بالإضافة إلى الدعم الذي ظلت تقدمه طائرات الشركاء الأوروبيين بواسطة قيادة النقل الجوي الأوروبي⁽³⁵⁾

2- الحصيلة:

سنكتفي بذكر حصيلة الجيش الفرنسي، في إطار عملية "سيرفال"، دون غيره من القوات المشاركة في القتال. فبحسب وزارة الدفاع الفرنسية، فإن أقصى تعداد بلغته قواتها على الأراضي المالية هو 4500 جندي، قتل منهم سبعة من بينهم ضابط واحد، وجرح خلال المعارك حوالي عشرين رجلا.⁽³⁶⁾ في حين تم القضاء على 600 مسلح بحسب الناطق الرسمي للجيش المالي.⁽³⁷⁾ واستطاعت القوات الفرنسية حجز 220 طنا من الذخيرة الحية، 30 طنا منها تعود للقوات المالية، 1300 قبلة يدوية، 1100 صاروخ، 7700 قذيفة، 200 لغم. فيما يخص الأسلحة حجزت قوات "سيرفال" 100 بندقية، 150 مدفعا رشاشا، 20 هاون، 20 مدفعا و3 صواريخ أرض جو من نوع سام سبعة الروسية، بالإضافة إلى 9000 لتر من البنزين و200 جهاز اتصال و12 طنا من مادة نيترات الامنيوم.⁽³⁸⁾

خاتمة:

بحسب حصيلة الخسائر البشرية والمادية، التي بين أيدينا تبدو عملية "سيرفال" وكأنها استعراض عسكري، وحرب إعلامية نفسية ليس إلا، فقد تبنت المجموعات المسلحة من اليوم الأول للحرب تجنب المواجهة المباشرة، وفسحت المجال واسعا لقوات "سيرفال" لاستعادة المدن الشمالية، هذا إذا استثنينا التماس الذي حدث في مدينة غاو، وبعض الاشتباكات في ادرار ايفوقاس، بعدها تماهت الجماعات المسلحة مع السكان، مما يطرح جدوى العملية العسكرية بالأساس، ويجعل من قرار السلطات الفرنسية الحرب في مالي قرارا مستعجلا، وفحا سقطت فيه. يقول جون جاك روش بهذا الخصوص، إن الإمكانيات العسكرية الكبيرة في هذه الحالة ستكون لصالح الطرف الأضعف، ذلك أن الخطر الذي تتعرض له الجماعات المسلحة يجعلها تخوض حربا شاملة، على عكس الطرف الفرنسي الذي يريد حربا محدودة وسريعة، فقد يكفي الجماعات المسلحة تجنب حالة الإبادة حتى تريح سياسيا. وبالنظر لحصيلة الخسائر البشرية والمادية (63 قتيل) التي مست المجموعات المسلحة، فإن نتائج التدخل ضحلة جدا مقارنة بتعدادها الذي يقدر بحوالي 13000 مقاتل.⁽³⁹⁾

(40)

مع نهاية عام 2013 بلغت تكاليف عملية "سرفال" إلى ما يقارب أربعمائة مليون يورو، وهي مرشحة للارتفاع في حال ما إذا استعادت الجماعات المسلحة نشاطها بعد فعل الصدمة، هذه المصاريف والإمكانيات المسخرة دفعت حينها الإدارة الفرنسية إلى الاعتقاد بان الحرب قد انتهت وحققت أهدافها أو على الأقل أوهمت نفسها بذلك، وقام على أثرها الرئيس الفرنسي بزيارة إلى العاصمة المالية بصفته المنقذ، ورافقت البعثات الدولية الحكومة في تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، لكن تطورات الوضع في شمال مالي وعودة العمل المسلح، وربما لنفس الأسباب الأولى، أعادت للذاكرة سيناريوهات التجربة الأفغانية والعراقية التي لازالت تنخبط إلى اليوم في وحل العنف، انه ما لم يفتح الباب واسعا للحوار والمبادرات السياسية ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والانطلاق في مبادرات لإعادة بناء الثقة والسلام، فستبقى المنطقة خزاناً للاضطرابات وعدم الاستقرار.

- 1- Carl von Clausewitz, (traduit par Denis Naville), De la Guerre, Edition de Minuit, Paris, 1955, p05.
- 2- مارتن غريفيش، تريي اوكلهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دار روتلج ، 2008، ص 189.
- 3- انظر الموسوعة العربية العالمية على الموقع <http://www.mawsoah.net/>
- 4- Carl von Clausewitz, Opcit, p42.
- 5- Eric dénécé, Etienne de l'Ancroz, <<Mali : les cinq leçons de l'opération serval de l'armée française>>, salt.fr, du 06.02.2013. sur site : <http://www.slate.fr/tribune/67961/mali-cinq-lecons-serval>
- 6- Ibid, la même page.
- 7- Ibid, la même page.
- 8- Ibid, la même page.
- 9- Albert bourgi, <<Accords de défense et interventionnisme français en Afrique>>, Pambazuka News, N° 148, le 31.05.2010. in <http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903>
- 10- الجمهورية الخامسة في فرنسا، هي شكل النظام الذي أعقب الرابع من أكتوبر ألف وتسعمائة وثانية وخمسون، والذي عزز من صلاحيات الهيئة التنفيذية على حساب التقاليد البرلمانية الفرنسية.
- 11- الاتحاد الفرنسي هو التنظيم السياسي للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية ، وقد انشأ بموجب دستور الجمهورية الرابعة .
- 12- Jean-Jacques Roche, Mali : les trois pièges de la guerre limitée, le Monde.fr, 17 octobre 2012.
- 13- Albert bougi, opcit. Sur <http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903>
- 14- Ibid, <http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903>
- 15- Ibid, <http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903>
- 16- Ibid, <http://www.pambazuka.net/fr/category.php/features/64903>
- 17- بسبب الأزمة السياسية الأمنية التي مست جمهورية إفريقيا الوسطى ، طلب من رئيسها انج - فيليكس باتاسي في ديسمبر 1996 على اثر إجماع القمة الذي ضم رؤساء وحكومات فرنسا - إفريقيا ، والتمس من رؤساء الغابون ومالي وبوركينا فاسو وتشاد التوجه إلى بانغي (عاصمة الغابون) لمناقشة هدنة بين القوات الموالية له وبين ممثلي المتمردين من عسكريين وممثلين عن بعض المتظاهرين من الشعب، وبعد جهود مضنية تم الاتفاق على هدنة في 25 جانفي 1997 تضمنت العناصر الضرورية لتسوية النزاع داخل جمهورية إفريقيا الوسطى. وبعد أن أمضت الأطراف التفاهات تم تشكيل لجنة دولية مكونة من ممثلين عن الرؤساء الأربعة من اجل متابعة تطبيق اتفاق بانغي (11 الى 16 من جانفي 1997) الذي جاء كإجابة على طلب الرئيس باتاسي ومذ ذاك قرر رؤساء دول الغبون، تشاد ، مالي وبوركينا فاسو تأسيس قوات افريقية في دولة إفريقيا الوسطى تهدف إلى حفظ الأمن والسلم في الجمهورية من خلال السهر على تطبيق تفاهات بانغي ، وتعمل على نزع سلاح المتظاهرين والميليشيات وكل شخص يحمل سلاحا بصفة غير شرعية ، وفي الثامن من فيفري 1997 تم وضع هذه القوات تحت قيادة الجيش الغابوني، وبدعم لوجيستي ومالي من فرنسا
- 18- فريدوم اونوها، التدخل العسكري الفرنسي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات الموقع: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm#a8>
- 19- وولفرام لاشر ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، سبتمبر 2012، ص 3 إلى 4.
- 20- عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، مركز الجزيرة للدراسات ، على الموقع : <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585.htm>
- 21- فريدوم اونوها، مرجع سابق.
- 22- Safia berkouk, <<financement, intérêts, lutte d'influence : les enjeux économiques de la guerre au mali>>, EL Watan, du 21 janvier 2013.
- 23- فريدوم اونوها، مرجع سابق على الموقع : <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm#a8>

- 24- Yidir plantade, dans le nord du mali les touareg du mnla lancent un nouvzau defi arme a l'etat, le monde.fr, du 25.01.2012 sur le site : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-du-mnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html
- 25- فريدوم اونوها، التدخل العسكري الفرنسي في مالي ، مرجع سابق ، على الموقع <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm#a4>
- 26- MINUSMA a pour mission de contribuer à stabiliser le pays et d'accompagner les autorités maliennes dans le processus de transition politique, sur site <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/la-france-et-le-mali/evenements-19439/article/mali-transformation-de-la-misma-en>
- 27- Ministère de la défense national, opération serval : retour sur un an d'opération. Sur site : <http://www.defense.gouv.fr/operations/actualites/operation-serval-retour-sur-un-an-d-operation>
- 28- Le Conseil des Ministres des Affaires étrangères des 27 a décidé, le 17 janvier dernier, d'envoyer une mission militaire multinationale au Mali. Baptisée "EUTM Mali" (ou European Union Training Mission Mali) et présidée par le Général François Lecointre, celle-ci aura pour objet de former et de conseiller l'armée malienne. Elle ne sera pas impliquée dans les combats actuels. Sur site : http://ec.europa.eu/france/news/mali_fr.htm
- 29- Ministère de la défense national, opcit <http://www.defense.gouv.fr/operations/actualites/operation-serval-retour-sur-un-an-d-operation>
- 30- هي مجموعات تكتيكية مكونة من مختلف الأسلحة التي مجوزة سلاح المشاة ، بإمكانها المزاوجة بين الخبرة ومختلف المهام الموكل لهم ، " GTIA " Un بحسب الأهداف المرسومة والموقع القتالي.
- 31- Philipe gros, Jean-Jacques party, et autre, << Serval : bilan et perspectives>>, fondation pour la recherche stratégique, N°16, juin 2013, p8.
- 32- Philipe gros, opcit, p9.
- 33- " La nacelle ASTAC " هي أقران استشعار مصممة لتكون في بطن (الجهة السفلى) من طائرات F4 Phantom, Mirage F1, Mirage (2000 بقصد مراقبة البيئة الكهرومغناطية ، والاستعلام التكتيكي الإلكتروني، وذلك من اجل السيطرة على الحرب الالكترونية من الجو .
- 34- 5 ATL2. 2 drones harfang. F1CR. C.160 Gabriel. R1 sentinel . PC12. U28. Deux predatores basée au niger , et P3 americain
- 35- L'European Air Transport Command (Commandement du transport aérien européen, abrégé EATC) هو مركز قيادي عملياتي ينظم حركة النقل الجوي العسكري من بلجيكا ، ألمانيا ، فرنسا وهولندا والليكسومبورغ منذ ديسمبر 2012 ، ويعمل على زيادة فعالية وسائل النقل الجوي ، والتزود في حال الطيران للدول المذكورة ، و بهذا الخصوص يجري الحديث عن قوات جوية أوروبية. "European Air Forces". <http://archive.wikiwix.com/cache/?url=http://www.bruxelles2.eu/defense-ue/capacites-milit-%25E2%2580%2593-exercices-ue/le-luxembourg-integre-leatc.html&title=Le%20Luxembourg%20int%C3%A8gre%20l%E2%80%99EATC>
- 36- Ministère de la défense française, mali : le bilan de l'opération serval en chiffres, sur site : <http://defense.blogs.lavoixdunord.fr/archive/2013/09/23/mali-un-point-sur-l-operation-serval-12145.html>
- 37- Redaction, <<bilan officiel de la guerre au mali : 63 soldats malien et 600 jihadistes tués, selon bamako>>, jeune afrique , du 27.03.2013. sur site <http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20130327143303/>
- 38- Ministère de la defense, opcit, sur site : <http://defense.blogs.lavoixdunord.fr/archive/2013/09/23/mali-un-point-sur-l-operation-serval-12145.html>

39- فالجماعة من أجل التوحيد والجهاد وحدها تتوفر على 500 إلى 700 مقاتل وهي أكبر المتضررين في عملية سيرفال. تنظم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويبلغ تعدادها في 2013/2012 حوالي 1600 إلى 2500 رجل، في حين يبلغ تعداد جماعة أنصار الدين حوالي 10000 رجل في السنوات 2013/2012، أما الفصيل الرئيسي في الشمال، الحركة الوطنية لتحرير أزواد، فقد بلغ تعدادهم في ذات السنوات أكثر من 10000 مقاتل.

40- Henri Pagnol, François Loncle, <<la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne>>, Assemblée nationale, Commission des affaires étrangères (rapport d'information n° 4431) sur <http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4431.asp>